طبول المواجهة بين المناطق الرمادية والزوايا الحادة:

أبعاد متناقضة لخطابين سياسيين متعارضين

أحمد الحبيشي

ثمة أبعاد متعددة لفاعيل المشهد السياسي الراهن الذي يتسم بحراك لا يخلو من التجاذبات والتناقضات بين السلطة والمعارضة مع وجود مساحة مشتركة للحوار والتكامل على أساس قواسم مشتركة يحميها دستور الجمهورية اليمنية ونظامها السياسي الديمقراطي التعددي القائم على التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات ، في ظل ضمانات دستورية تكفل التعددية الحزبية وحرية الصحافة وحرية التعبير، وتؤكد على مبادئ المساواة بين المواطنين رجالاً ونساء في الحقوق السياسية والمدنية .

من نافل القول إن التجاذبات السياسية أصبحت سمة بارزة في المشهد السياسي للبلاد قبل وبعد كل محطة انتخابية منذ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣م وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م على نحو ما تناولناه في العدد الماضي . وبوسع المحلل الموضوعي تحليل أبعاد الحراك السياسي الراهن للسلطة والمعارضة من خلال رصد اتجاهات المباراة القائمة بين الخطابين السياسيين لكل من حزب الأغلبية ، الذي فاز بأغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣م والانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م، وأحزاب الأقلية المعارضة التي يضمها تكتل " اللقاء المشترك " .

في هذه السياق يركز الخطاب السياسي لحزب الأغلبية على إبراز النجاحات التي تحققت في مجال تطوير العملية الديمقراطية ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجهود المبذولة في مجال الإصلاحات المالية والإدارية والقانونية ، على طريق تعزيز الديمقراطية واستكمال شروط وأسس بناء الدولة الوطنية الحديثة ، وزيادة مشاركة المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة والمجتمع .

ويبدو جلياً من الخطاب السياسي لحزب الأغلبية الذي فاز بأغلبية كبيرة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية تركيزه على الاهتمام بدعم وتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن تحويلها إلى مدارس ديمقراطية تنتصر لقيم الحوار وترفض الإقصاء والإلغاء والمكايدة والإنفراد.

ولا يخفي الخطاب السياسي للحزب الحاكم تطلعاته لتوفير بيئة سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية توفر ضمانات احترام حقوق الإنسان وحماية السلم الأهلي ، واغلاق منابع العودة إلى عهود الشمولية والصراعات الدموية على السلطة والثروة والنفوذ ، حيث يؤكد الخطاب السياسي للحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) على ضرورة التزام القوى السياسية بمكافحة ثقافة العنف ومحاربة الإرهاب ومعالجة ظاهرة حمل السلاح من خلال الأطر الدستورية والقانونية ، وترسيخ قواعد العدالة في حياة وسلوك هيئات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يشدد الخطاب السياسي للحزب الحاكم على ضرورة إصلاح القضاء وسن القوانين والتشريعات لمعالجة ظواهر الثأرومكافحة حمل السلاح والاختلالات الأمنية ، وتطوير مناهج التعليم ورعاية ودعم المنظمات والهيئات الوطنية المتخصصة بحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والحفاظ على الثروة الوطنية والمال العام وتوظيفها لخدمة أهداف خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

صحيح أن الخطاب السياسي للحزب الحاكم يعطي مساحة كبيرة لإبراز التطور المتنامي في مسار العملية الديمقراطية الجارية في البلاد لجهة مساهمته في تعزيز وحماية الديمقراطية كشريك في بناء وتطوير النظام السياسي الديمقراطي التعددي ، وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وتطوير نظام السلطة المحلية . لكنه لاينفي الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي والإصلاح الاقتصادي والمالي وتحسين بيئة الإدارة الحكومية والممارسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار وتعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية والاستمرار في تطبيق البرنامج الشامل للإصلاح الإداري والوظيفي بما يضمن حيادية الوظيفة العامة وإنهاء الازدواج الوظيفي وإخضاع التعيينات والترقيات والتنقلات لشروط الوظيفة العامة وتوفير تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين رجالاً ونساء.

وبقدر ما يتحدث الخطاب السياسي لحزب الأغلبية عن النجاح الذي تحقق تحت قيادته للسلطة في مجال تطوير وتحديث البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية والخدمية في مجال النفط والمعادن والطرقات والمواصلات والكهرباء والمياه والنقل البحري والبري والجوي والصحة والتربية والتعليم والزراعة والري والسدود والسياحة والموانئ والمطارات وغيرها من المجالات الحيوية التي غيرت صورة الحياة في عموم الوطن الموحد منذ قيام الجمهورية اليمنية والتحول نحو الديمقراطية التعددية في الثاني والعشرين من مايو حيث كان الحزب الحاكم شريكاً أساسياً وتاريخياً في صنعها ، بقدر ما يتحدث أيضا عن تطلعاته وتوجها ته لمواصلة بناء اليمن الجديد وضمان مستقبل أفضل لابنائه في الداخل والخارج من خلال إدارة حديثة تخدم المواطن وتعزيز دولة المؤسسات، وبناء إدارة اقتصادية تضمن مستوى معيشياً أفضل ، وتنفيذ خطط وبرامج تنموية تستهدف الحد من البطالة ومكافحة الفقر، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي ومكافحة الفساد وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة ، وبناء أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد وخدمات صحية نوعية أفضل ، وصولا إلى بناء مواطن حر ووطن ديمقراطي مستقر يتوافر على طفولة سعيدة وشباب قادر على المساهمة في مسار التنمية ومشاركة أوسع وتمكين اكبر للمرأة في كافة الميادين.

وإذ يعترف الخطاب السياسي للحزب الحاكم بوجود مصاعب موضوعية واختلالات ذاتية تعترض طريق تطور العملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال وجوده في الحكم، فإنه يبلور رؤية متميزة في صياغة مهام قابلة للتحقيق بعيداً عن مخاطرالسياسات التي تنزع نحو القفز على الواقع وإحراق المراحل، حيث لا يخفى الخطاب السياسي للحزب الحاكم نقده الشديد للخطاب السياسي المعارض الذي يتهمه بإدمان تعاطي الشعارات غير الواقعية ، وتسويق مهام غير قابلة للتنفيذ، ناهيك عن وجود اختلافات جوهرية بين الخطابين لجهة الموقف من المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة بما يمكنها من الفوز بنصيب اكبر في المقاعد البرلمانية والمحلية وزيادة نصيب المرأة في شغل المناصب الوزارية والدبلوماسية والقيادية في مؤسسات وأجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتحييد المساجد عن الصراعات السياسية والتجاذبات الحزبية والمباريات الانتخابية ومنع توظيفها لخدمة العمل الحزبي ونشر الأفكار المتطرفة والدعوات المذهبية التي تلحق الضرر بالوحدة الوطنية، و تهدد السلم الأهلي وتقوض مبادئ التعاون والتضامن والحوار والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم والثقافات والحضارات المختلفة في العالم المعاصر.. ناهيك عن الاتهامات التي يوجهها الحزب الحاكم من خلال خطابه السياسي لمعارضيه بشأن الإفراط في استخدام الديمقراطية لأغراض المكايدات السياسية والحزبية ، وتشويه الحقائق أمام الرأي العام الداخلي والخارجي ، وممارسة مختلف أشكال الابتزاز السياسي ، والابتعاد عن الثوابت الدستورية والوطنية في القضايا التي تمس الوحدة والنظام الجمهوري، على نحو ما سنأتي إليه عند تحليل أبعاد ومفاعيل الخطاب السياسي المعارض في مقالنا القادم بإذن الله.

نقلاً عن /صحيفة (26 سبتمبر)

تقويل القرآن ما لم يقله

جمال البنا

وقع في يدي كتاب «تفسير القرآن الكريم» للأطفال وهو إعداد سبعة أسماء ضخمة من الأساتذة والعمداء، كما أنه ظفر بموافقة مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر.

تضمن تفسير سورة الفاتحة التي وضع نصها في مربع صغير على يمين الصفحة، إذ إن الفاتحة سبع آيات وهي بالتحديد ٢٤ كلمة، وهي ابتهال عميق من المؤمنين إلى الله تعالى لينعم عليهم بالهداية للطريق المستقيم، ومع هذا فقد شغلت ثلاث صفحات كبار ختمت بأن المغضوب عليهم "هم اليهود وأشباههم»، وأن الضالين «هم النصارى وأشباههم».

من حق السادة المفسرين السبعة أن نقول إنهم لم يأتوا من تلقاء أنفسهم بهذا التفسير، ولكنهم نقلوه من التفاسير المعتمدة فمسؤوليتهم مسؤولية الناقل المقلد الذي ينقل حرفيا ويأخذ كلام المفسرين كأمر مقرر لا نقاش ولا تفكير فيه.

ولكن المفسرين الأوائل وإن كانوا في مثل قامة الطبري والقرطبي وابن كثير.. إلخ، عندما قدموا لنا تفسيراتهم فإنهم ارتكبوا دون أن يعلموا إثمًا عظيمًا، لأنهم قوّلوا القرآن ما لم يقله أو أعطوا معني عامًا صفة خاصة لم يذكرها القرآن، ولتقدير فداحة هذا العمل نقول: إن القرآن كلام الله الذي لا يمكن أن يحاكيه أو يصل إليه كلام أناس يغلب عليهم القصور البشري، وإن التفسير الوحيد المقبول ما يمكن أن يقدمه الرسول، والرسول لم يقدم تفسيرًا إلا لما يقارب ٢٩ آية تقريبًا، ومع هذا فلا يمكن أن نقبلها تمامًا، لأنها كلها جاءت عن طريق أحاديث آحاد لا يمكن القطع يقيناً بها، وبالتالي فلا يمكن تطبيقها على القرآن، على أن القرآن نفسه قد بين للرسول ما يقوله تفسيرًا له في الآيات التي تبدأ «يسألونك» ثم تستأنف «قل»، وهي حالات معدودة ومعروفة.

إذن، كل ما نقرؤه في تفسير المفسرين هو كلام المفسرين، ولا يمكن القطع بأن ما ذهبوا إليه هو ما أراده القرآن، بل يغلب أن يكون بينه وبين ما أراد الله بون شاسع.

بل لنا أن نذهب إلى ما هو أبعد من هذا، أن القرآن يرفض أن يكون له تفسير كائناً ما كان، لأن هذا بالطبع سيفسح المجال للتقول عليه، ولأن القرآن يتعمد أن يكون كلامه عامًا، فعندما يخصصونه فإنهم يخالفون ما يريد القرآن، وهل كان القرآن عاجزاً لو أنه يريد بالمغضوب عليهم والضالين «اليهود والنصارى» أن يقول ذلك، لقد كان يمكنه ذلك دون أن يختل سياق الآية أو تهتز صياغتها، ولكنه لا يريد لأنه لا يريد تحويل الهداية من معنى عام إلى معني مقيد بمخالفة أو يقوم على مخالفة أو تخصيص،

وهو ما لا يريده وما يقيد العموم الذي أراده، فما الذي يمنع أن يكون من المسلمين من يضل ، ومن يستحق غضب الله، ولماذا ينصبّ ذلك على اليهود والنصارى، وإذا أريد تخصيص فإن العرب الوثنيين الذين قاوموا الإسلام، وكانت وثنيتهم فاشية، كانوا أولى بذلك.

إن القرآن الكريم في سموه وموضوعيته لا يسمّي ولا يحدد، ولا يتقصد قومًا دون قوم، ولكن يضع قيمًا عامة موضوعية مفتوحة لكل من يؤمن بها.

ومعنى هذا أنه ليس مطلوبًا تفسير للقرآن.

ولو طبق ذلك لما وجد المفسرون عملاً، ولانضموا لطابور العاطلين، وهيهات أن يسمح بهذا، وهم الذين يظنون أن عملهم هذا هو أقدس عمل، وأهم عمل، وأعظم الأعمال قربى إلى الله!

لذلك انساقوا في دعاواهم، بحيث أصبحت التفاسير مجلدات، ويقع تفسير الرازي في ثلاثين جزءاً، والقرطبي والطبري ما بين عشرة وعشرين، طبقاً للطبعات.. إلخ، وكل هذا الكلام استقوه من أحاديث موضوعة أو ضعيفة، وحتى لو كانت صحيحة فلا تجوز أن تكون حكمًا على القرآن، لما سبق أن قلناه أنها ظنية، ومن أساطير كانت شائعة في المناخ الثقافي ومن إسرائيليات حتي لقد يظن الإنسان أنه يقرأ في التوراة، ومن اجتهادات هي بنت عصرها . أي منذ ألف عام تقريبًا . وكان عصرًا حافلاً بالملل والنحل التي تطرقت إلى المجتمع الإسلامي من فارس والهند، خاصة بعد أن ترجمت كتب الفلسفة اليونانية، كل هذه المادة الثقافية صيغت كتفسير مما سمح بتفسيرات كانت شائعة في المجتمع، فعندما يقول القرآن «وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ»، فإنهم يقولون النساء والصبيان، وعندما يقول «لهو الحديث»، يقولون الغناء، بل أغرب من هذا فإنهم يفسرون «لا يشْهَدُونَ الزُّورَ» بأن الزور هو أعياد أهل الكتاب! أما كلمة «ويل» التي تكررت في بعض السور فإنهم يفسرونها بأنها «واد في جهنم» مع أن الويل معروف في اللغة وعلى كل لسان.

مفكر اسلامي مصري

العنف والهيمنة والمعرفة

ياسين الحاج صالح

ليست وفرة العنف وانتشاره توجهها أهداف تغييرية عملية. هي الملمح الأبرز في حياة المشرق والعنف وارد في الحالين، مقرر مبدئياً، وقد يكون مرغوباً. ومن الطبيعي، تالياً، أن يكون لإخفاق القومية والشيوعية مفعول تفكيكي: سياسة بلا ضوابط تجنح تفضيلياً نحو العنف، وثقافة آثمة الضمير ستعجز حتى عن التفكير فيه، والشعور بالذنب، وهو مُقعد نظرياً وعملياً، هو ما دفع يساريين سابقين إلى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني... وهي شؤون تستبطن لدينا رفض السياسة وليس العنف وحده. ويبدو أن من بقي على قيد السياسة من اليساريين والقوميين فقدوا حس الكلية الذي ميزهم يوماً، بما فيه اندماج النظري والعملي واستيعاب العنف (بمعنيي الكلمة أيضاً: تعقّله، والتحكم به)، فآلوا إلى العجز عن تطوير سياسات مبادرة ومتسقة.

ولعله ثمة تطور أعمق وراء التفكك المشار إليه: اتساع المسافة بين الثقافة والسياسة وتمايز المثقفين عن السياسيين. فإن صح ذلك فأنه تطور مرغوب جداً. استقلال الثقافة يستحق إخفاق مشاريع لتغيير العالم. وهو ما يمكن أن ينقذنا من الانجراف في تاريخ لا نتحكم به، كما من الغضب والشعور بالتفاهة.

××××

عنفنا اليوم فوضوي، مفتت، منفلت بلا ضوابط، مضاد للدولة من دون أن يكون ثورياً، منتشر ومخرب. عنف باهظ الكلفة، لكنه من نوع العنف «الجاهلي» الذي رأى هشام جعيط أنه كان «ألعاباً عقيمة»، قياساً إلى الحروب الإسلامية، بما فيها حروب «الفتنة»، التي وصفها وحدها بـ«الحروب الحقيقية».

وهذا ينبه إلى أمر يفوتنا عادة. إن الحركات المهيمنة أو النزّاعة إلى الهيمنة هي ذاتها الحركات التي تمارس العنف الحقيقي، الحرب بكل معنى الكلمة. فخلافاً لما نتوقعه تحت تأثير مفهوم الهيمنة الغرامشي، فإن أوسع العنف نطاقاً هو الذي يمارس في ظل فكرة كبيرة موجهة، «سردية كبرى»، كالدين أو القومية أو الاشتراكية أو التحرر الوطني. وهذا مؤكد في التاريخ. فعدا الإسلام، أطلقت الثورة الفرنسية والثورة الروسية عنفاً داخلياً وخارجياً هائلين. كذلك اتسمت أكثر حركات التحرر الوطني بعنف مزدوج، ضد المحتلين وضد قطاعات من مجتمعاتها لا تشاركها خياراتها السياسية والفكرية والعسكرية.

نقول إن هذا يفوتنا لأننا، منذ غرامشي أيضاً، نجنح إلى إقامة تعريف الهيمنة على مناقضة العنف أو الاقتصاد في العنف، على الرضا والقبول العام. والحال، إذا فكرنا في الهيمنة من وجهة نظر التحولات التاريخية، لا من وجهة نظر السياسة العملية أو التحليل الاجتماعي، وقد كانا إطار ولادة مفهوم الهيمنة الغرامشي، فسنتبين أن علاقتها مع العنف طردية وليست عكسية. ولذلك نقرن الهيمنة بالبرجوازية الغربية، وبالحركة الاشتراكية لبعض الوقت، وبدرجة أقل بالحركة القومية العربية في بلادنا لنحو عقدين بعد قيام إسرائيل. والمشترك بين هذه الحركات أن عنفها جزء من عمل تاريخي أو تأسيسي، يحدث تحويلاً عميقاً في النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي القائم. ولربما لو كانت الحركة القومية العربية مهيمنة حقيقة، لكان عنفها أوسع نطاقاً، لكن لكانت له صفة تأسيسية أو تحويلية.

ليس مفعول الهيمنة، إذاً، إحلال الرضا محل العنف بل لعله أقرب إلى الرضا بالعنف وتقبله كبعد عادي للسياسة. وهو من يتأتى من إدراج العنف في مخطط إدراكي وتاريخي يضفي عليه صفة نسبية ومرحلية، ويسخره في خدمة شيء يتجاوزه. بالعكس، يبدو العنف مطلقاً وعبثياً وفاحشاً ووحشياً من دون «مشروع» أو هيمنة. وإنما لأننا لا نتبين مشروعاً من أي نوع في تاريخنا السياسي منذ أكثر من ثلاثة عقود، يظهر عنفنا منفلتاً وبلا معنى.

أما تفكير العنف، أي جعله موضوعاً متميزاً لتفكير مستقل أو احتواؤه نظرياً، فأمر يبلغ مداه مع تقدم الثقافة ونضجها وتمايز منظوماتها. فالمعرفة النظرية تقتضي تميز المقاربات الوضعية عن المقاربات المعيارية، وهذا أشيع في مجتمعات حسمت قيمها الأساسية وجعلت منها تقليداً مستقراً، فلم تعد طافية على سطح الوعي، تلونه بالهوى والانحياز. هذا حال الغرب الحديث عموماً، وحال عالم الإسلام قبل «صدمة الحداثة».

وهذا ليس حالنا اليوم مع «الجهاد»، ولا حال الغرب مع «الحرب ضد الإرهاب». وسنلاحظ بخصوص «الجهاد» أن شرعيته تستمد من أهدافه الدينية، أي من شيء معياري يقع خارجه كنشاط عنفي، فيبقى تالياً بلا مفاهيم تحلله ولا قواعد داخلية تضبطه. لكن تشريع الحرب بأهدافها يسلبها من أي ذاتية وجدارة بأن تكون موضوعاً لتفكير خاص. وستكون الحرب، أو «الجهاد» هنا، أداة في خدمة شيء يتجاوزها، يحوز وحده على ذاتية خاصة: «الإسلام»، مصدر كل معيار عقلي وقيمي عن «الجهاديين». والأداة ليست موضوعاً، فلهذا الأخير «شخصية» تثير الاهتمام المعرفي به، فيما الأداة شيء عديم الشخصية، يُعرّف بما يخدم.

واجتماع الأداتية والمعيارية في تفكيرنا متولد عن غياب مقام المعرفة المستقل في ثقافتنا. إننا نتحرك من ما دون الموضوع (الأدوات) إلى ما فوقه (القيم) دونما توقف لأنه لا مقام متماسكاً للمعرفة يقف بينهما، أي الموضوع. وهذه سمة عالمنا المعاصر: مكون من أشياء لا روح فيها، ومن أرواح لا أجساد لها، خال من «أشياء روحية». وهي بعد سمة تفكيرنا السياسي، وبالخصوص في الدولة. فهذه أيضاً إما أداة بلا روح أو قيمة روحية (شر محض أو خير مطلق)، ليست موضوعاً، ولذلك لا نظرية لدينا في دولنا المعاصرة.

كاتب سوري

هاري بوتر خرج أيضا منتصرا...

محمد الحدّاد

فيما كان الجدال صاخباً وعنيفاً بين العلمانيين والقوميين والإسلاميين حول الانتخابات التركية والدلالات الظاهرة والخفية للانتصار الساحق الذي حققه «حزب العدالة والتنمية» ومدى تأثير ذلك في مستقبل المنطقة، سجّل هاري بوتر انتصاراً أكثر إثارة في رأيي، ففي يوم واحد اشترى مليون ومائتا ألف شخص الرواية الخيالية للبطل المتدرب على السحر وحدث ذلك في زمن قيل إنّه زمن تراجع الإقبال على القراءة وضمور الاهتمام بالمكتوب. ومن المرجّح أنّ عشّاق هاري بوتر يشعرون بسعادة أكثر في الدنيا، ولو اهتموا بالانتخابات التركية والفلسطينية وغيرها لعكروا صفو حياتهم، ومن كانت القراءة شغله الرئيسي وفرضت عليه ظروف الحياة أن يقضي أيامه بين نصوص الفلسفة والأيديولوجيا والتاريخ والسياسة فلا بأس أن يجرّب قضاء يوم في قراءة رواية خيالية تخرجه من النصوص الجافة والمواقف المتعصبة وتدخله في عالم الخيال بضع ساعات.

روايات بوتر، شأن كلّ روايات البطولة الخيالية، مواجهة بين الشر والخير، بين الباطل والحقّ، لكنها لا تعقّد أمامك عمليّة الاختيار فالأخيار دائماً هم الأكثر جمالاً وجاذبية تنساق إليهم النفوس مطواعة ومن دون تفكير كبير ومن دون أن تكره نفسك على حبهم والتعاطف معهم. وأنت تتنبّأ بالنتيجة منذ البداية لكنك تستمتع بأن لا شيء ينحلّ بيسر وإلا لانتهت الرواية منذ الصفحات الأولى. ولا يزعجك أن تطول المعركة بين الخير والشرّ بل تتمنى أن تطول أكثر ليزيد استمتاعك، ولعلك تتمنى أن لا تنتهي القصة عند حدّ. وتعاطفك مع البطل يجعلك تتمنى له أن يقع في الورطة بعد الأخرى كي تتسلى بمتابعة مغامراته فعلى رغم كرهك الأشرار فإنّك تعلم أن الرواية لا تقوم من دونهم ولو انقرضوا جميعاً وبسرعة لانقطعت لذة القراءة.

اعتذر لقلة الجديّة. وأدرك أنّ أيديولوجيينا منهمكون في حزم بالغ بتحليل قضية الانتخابات التركية والأمر عندهم جلل وخطر. الأصوليون يرون ما حدث في تركيا دليلاً باهراً على أن الشعوب لو ترك لها الاختيار لأقبلت على الأحزاب التي تنهل من المخزون النفسي للجماهير، وأن هذه الأحزاب لو تركت لها فرصة الحكم لحصلت على نتائج اقتصادية واجتماعية من نوع الذي حققه «حزب العدالة والتنمية». والعلمانيون يرون ما حدث في تركيا دليلاً باهراً على أن الأصولية تتقدّم بخطى حثيثة وهو ما كانوا حذروا منه منذ عقود وإذا لم يُسمع لهم مجدّداً ولم يتم الإسراع بالمقاومة والتصدّي فسيتأخر الوقت وتكثر الخروقات.

جالت في خاطري بعض الأسئلة منها: لماذا لا يعترف الأصوليون بأن الانتصار الذي يتحدثون عنه لم يكن ممكناً إلاّ في بلد علماني، لم يتحقق مثله في الجزائر ولا فلسطين ولا اليمن ولا الأردن، نجح فقط في بلاد كمال أتاتورك، هل هي صدفة؟

تصورت لحظة أن يدرج الإسلاميون والقوميون في الدورة القادمة لمؤتمر الحوار القومي – الإسلامي هذه القضية على جدول الأعمال ويجعلوا من توصيات المؤتمر الالتزام بالدفاع عن العلمانية والدعوة إلى إحلالها في كل المجتمعات العربية حتى نشهد تداولاً في السلطة على نمط ما رأينا في تركيا. لكن أخشى أن هذا التصور هو إحدى النتائج غير المرغوبة لقراءة القصص الخيالية.

خطر لي أن انخرط بجدية في الجدال السائد لكن خشيت أن أحشر بين العلمانيين التقليديين الذين كتب بعضهم قبل أربع سنوات أن تركيا ستنفجر أو تصبح تحت قبضة الملالي وتصوروها جزائرية أو «حماسية» (نسبة إلى انقلاب حركة حماس) أو خمينية وظنوا أنهم فطنوا لما غاب عن ملايين الناخبين الأتراك.

ماذا يقول هؤلاء لو عرضت عليهم مقالاتهم من جديد؟

كان ثمة خيار آخر: أن ندعو إلى تفكير أكثر عمقاً في قضية العلاقة بين العلمانية والديموقراطية والمجتمعات العربية لكن هذا الخيار يبدو موغلاً في الخيال وأكثر بعداً من الواقع من شخصية هاري بوتر فلن يهتم أحد بمثل هذه الدعوات وكلٌ يرى أنه صاحب الحقيقة.

وربما لم يكن ليزعجني لو كنت تركياً أن يتولى الحكم «حزب العدالة والتنمية» لكني لا أريد لأي بلد عربي أن يقع في براثن الأحزاب العربية المدعوة بالإسلامية لأن مسارها مختلف وبرامجها لا علاقة لها بالحزب التركي، والفارق هو أنه لا يوجد حزبي إسلامي عربي إلا وهو مهيأ لممارسة العنف ويعتبر الجهاد (ضد أعدائه السياسيين) جزءاً من العقيدة. أما حزب السيد أردوغان فهو حزب سياسي عادي ليست وراءه تنظيمات سرية أو مسلحة وليس في برنامجه تطبيق الشريعة ولا إحياء الخلافة وهو يعترف بإسرائيل ويسعى جاهداً إلى انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية، وزعماؤه من التلامذة النجباء لاقتصادات السوق ينفذون برامج البنك الدولي الذي أشاد بسياستهم الاقتصادية.

وفي النهاية لا أرى سبباً للاعتذار لضعف الجدية في هذا المقال لأن أيديولوجيينا الجديين هم أيضاً في ورطة في تحليل هذا الحدث ومن محاسن الروايات الخيالية أنها تسمح للذهن بالاسترخاء الموقت ولذلك فوائد جمة بخاصة في فصل الصيف وروايات بوتر تحديداً تذكر بأن المسارات دائماً طويلة ومعقدة والمفاجآت واردة. ومن الفضائل الأخرى للإقبال على الروايات الخيالية أنها تخفف من حدّة التعصب لما يراه كل منا الحقيقة.

كاتب عراقي

السياسة بين الدين والدولة

د. أحمد القديدي

أنا مواطن عربي مسلم ولكن تقييمي للحركات الإسلامية يتأثر بالتجارب على الواقع لا بالمبادئ والشعارات، وقد اكتشفت من قراءتي للتاريخ قديمه وحديثه أنه كلما دخل المقدس للواقع البشري تحولت الصراعات السياسية والدنيوية إلى صراع بين الحق والباطل والى نزال بين الإيمان والكفر والى اختلاف بين الحلال والحرام، بينما الشأن السياسي هو شأن بشري يجب أن يكون فيه الخلاف بين الصحيح والخطأ والتنافس بين الصالح والأصلح.

ورأينا كيف ألبس عدد من حكام المسلمين طموحاتهم منذ الفتنة الكبرى الى اليوم لباس الإسلام وأبادوا مخالفيهم باسم الدين، عبر كل العصور وصولا إلى آخر المهازل المعاصرة التي تحول الاختلاف البشري الضروري الى صراع مزيف بين الإيمان والكفر. أي أن المنطق السياسي ينتفي ليترك المجال واسعا للتأويلات والتفسيرات، ويلغى العقل وتوأد الحرية ويقضى على الديمقراطية ضحية هذا الانحراف.

هذا من قراءة التاريخ ومن تطبيق المقدس على البشري، أي تطبيق المطلق على النسبي وتطبيق الثابت على المتحول. من هذا المنظور أعارض إقحام الدين، أي دين من الأديان، في العلاقات الإنسانية، لكن مع إنزال الدين كمنهج حياة وكدستور الدساتير كما يقول الشيخ الطاهر بن عاشور والشيخ عبد الرحمن خليف، لا باعتبار الدين مجرد دولة بلا قوانين وبلا حريات، بل برفعه الى مكانته الحقيقية كعقيدة وحضارة ومنهج فكر وثقافة وتربية وتنظيم حكم الناس على عقد سياسي مختوم بين الحاكم والمحكوم، كما طالب بذلك العلامة ابن خلدون منذ ستة قرون، وهو الدستور المدني بالمعنى المتعارف اليوم.

فباسم أية شريعة نمنع الحريات الفكرية بعد أن كان أبو العلاء المعري والجاحظ وابن المقفع وابن رشد والفارابي وابن خلدون وطه حسين وأبوالقاسم الشابي، يكتبون بحريات أكبر وأرقى مما هو متاح اليوم، بسبب تقليص مساحة الحريات التي هي وحدها تفتق العبقريات وتصنع التقدم؟ ولم ترجمهم مجتمعاتهم المسلمة كما يرجم اليوم بعض المتخلفين نخبة من المفكرين، قد لا أوافقهم شخصيا وقد أختلف مع أطروحاتهم، ولكني أناضل من أجل أن يتمتعوا بحرياتهم كاملة في التعبير ومخاطبة الرأي العام.

فالتقدم مسار بشري لا يكون ممكنا الا بالاختلاف، وأنا ضد تقديس أي رأي بشري وأعارض وضع بعض القوانين البشرية أو الأنظمة السياسية في منزلة النص المقدس مثلما يقع اليوم في بعض أرجاء وطننا العربي وأمتنا الإسلامية، حين يقول بعض غلاة الأيديولوجية أنه لا يجوز النقاش حول قانون من القوانين أو خيار من الخيارات، فيطنون موت السياسة ونهاية التاريخ! فالشأن السياسي لا يتقدم بدون العقد الديمقراطي الذي لا يقبل قمع المختلف كما لا يقبل نشر الفتنة باسم ممارسة الحرية.

هذا هو الخيط الرفيع الذي أدركته بعض الحركات ذات المراجع الإسلامية في تركيا وماليزيا والمملكة المغربية والكويت والأردن، وربما لم تدركه حركات أخرى تزامن ظهورها مع انحرافات متطرفين جهلة شرعوا في تخطيط الانقلابات والاعتداء على الناس بتشويه وجوههم والتهديد بقتل مخالفيهم، ودفع المجتمع ثمنا باهظا لهذه الأخطاء.

وأملي أن يراجع الجميع مواقفهم على ضوء النتائج وعلى ضوء الواقعية وحسب مصلحة الوطن العليا، في ظل قوى أجنبية متربصة بنا وتنتظر تفاقم أخطائنا ليعود الاحتلال ويرجع الاستعمار كما وقع في العراق وأفغانستان وكما يتواصل في فلسطين.

أما النخب التي تحكم البلاد العربية، فهي في أغلبها وطنية ومجتهدة وندعوها للحوار والاستماع إلى المجتمعات المدنية، وأنا بطبعي كمعتدل أدعو للتطوير لا للتثوير، بل أعتبر التثوير فتنة أشد من القتل، وأتعامل مع من يخالفني بالكلمة الطيبة والحجة وتقديم مصلحة الوطن على مصالح الأحزاب.

وهنا يأخذ الوفاق معناه الحقيقي وأبعاده المرجوة، من حيث هو منهج تقويم وسبيل تصحيح ومشروع للحكم الصالح، اللهم إلا إذا أراد البعض مواصلة الطريق الخطأ وهو يعلم أنها خطأ وزقاق مسدود، ليتحول إلى أعمى البصيرة وهو شر من أعمى البصر.

كاتب تونسي

عزيزي المدخن:

الحياة حلوة فلا تفسد بهجتها بدخان سجارتك